اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

ثقافة الاستثمار

في ظل التسهيلات المتاحة ضمن حيثيات قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته في عام ٢٠٠٩ ، وبحكم معطيات الواقع الحالية ، يقفز سؤال مفاده هل مازلنا بحاجة الى ثقافة استثمارية تجعل العملية الاستثمارية فاعلة ونشيطة وذات حركة ديناميكية ، كما تصبح جاذبة للمستثمرين ؟

وللاجابة على هذا السؤال لابد من التعرض الى الاجراءات البيروقراطية والروتينية التي تمارسها مؤسسات الدولة كافة في وضع العراقيل امام تحديد وتخصيص واستملاك الاراضي المناسبة والملائمة للمشاريع الاستثمارية ، التي تتحول من اجراءات ادارية الى ممارسات طاردة للاستثمار بمرور الزمن ، حيث تشكو الهيئة الوطنية للاستثمار ومعها هيئات المحافظات على طول الخط من تلك الاجراءات المعرقلة للاستثمار على الرغم من وجود نص تشريعي في تعديلات قانون الاستثمار رقم ١٣ يتحدث عن إلزام المؤسسات الحكومية كافة بجرد اراضيها الخاصة بالاستثمار وتسليمها على وفق سندات عقارية لصالح هيئات الاستثمار في بغداد والمحافظات .

ولأن الاستثمار غاية في الاهمية للقطاعات الاقتصادية والخدمية كافة ، فأن ثقافة الاستثمار يفترض ان تكون حاضرة ومتنامية ، آخذين بنظر الحسبان حداثة التجربة الاستثمارية في العراق وهشاشة الوضع السياسي والأمني اللذين يمثلان عنصري طرد للمستثمرين الذين يتطلعون على طول الخط الى بيئة امنية وسياسية وقانونية مستقرة تسير بشكل متواز مع رغباتهم الجامحة للاستثمار في السوق العراقية الواعدة والزاخرة بالفرص الاستثمارية ، لكن هذه الاشياء كلها مترابطة ومتلازمة حيث لايمكن فصل البعد القانوني في العملية الاستثمارية عن البعد السياسي والامني والعناصر الاخرى المرتبطة بالاستثمار ، كلها متداخلة وتؤثر الواحدة على الاخرى فلا يمكن ان نتجاوز الاستقرار الامني والسياسي بوجود معرقلات قانونية كمشكلة الاراضي وصعوبة تخصيصها من قبل الدوائر ذات العلاقة ، حيث ان هذه الابعاد والعناصر كلها تندرج تحت إطار الثقافة الاستثمارية .

كما نرى من الضروري ان تتضافر الجهود لتحريك عجلة الاستثمار من خلال وسائل الاعلام المختلفة التي تقع على عاتقها هي الاخرى التثقيف باتجاه حث الجميع على تذليل الصعاب التي تعتري سير العملية الاستثمارية وتشخيص الاخطاء اولاً ثم المساهمة في اقتراح الحلول الناجعة واشاعتها بين الاوساط الرسمية ، والتأكيد على ان الاستثمار يعد في الوقت الحاضر ضرورة قصوى لا مناص منها ، وانها النافذة الاوسع التي تطل من خلالها القطاعات كافة على اساليب التطوير والارتقاء والبناء على وفق احدث الاساليب التكنولوجية والتقنيات الحديثة .

نقول: ان ثقافة الاستثمار واشاعتها لا تنحصر بجهة دون غيرها ، بل هي مسؤولية تضامنية للاوساط الرسمية والنخبوية والاعلامية وحتى الشعبية مع الاشارة الى ان العراق وعلى الرغم من مرور اكثر من ثماني سنوات على التغيير السياسي ما زال الاستثمار برمته يحبو في اول الدرب ، في ظل وجود هيئة وطنية للاستثمار طموحة ودؤوبة إلا انها لا يمكن ان تحدث انقلاباً في ظل غياب الثقافة الاستثمارية .

إلغاء المشروع قوبل بارتياح اوساط حكومية

خبراء: إعلان الكويت إيقاف المرحلة الرابعة من ميناء مبارك دعاية اعلامية فقط

□ بغداد / أحمد عبدربه

توقف المرحلة الرابعة من انشاء ميناء مبارك

اعتبر الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون ان الهدف من ايقاف المرحلة الرابعة من انشاء ميناء مبارك دعاية اعلامية، مشيراً الى ان الكويت قد قطعت شوطاً كبيراً في إنجاز المشروع .

وأعلنت الحكومة الكويتية الاستغناء عن المرحلة الرابعة لميناء مبارك الكبير والاكتفاء فقط بالمراحل الثلاث الأولى ليصل عدد المراسي إلى أربعة وعشرين مرسى فقط بدلا من ستين.

وقال انطون لـ (المدى) :ان هذا الميناء سوف يحد من تدفق السلع والبضائع الى العراق ما يُحجم من حركة الملاحة البحرية ويُعيق حركة السفن المارة مبيناً ان العراق مقدم على نهضة عمرانية وصناعية كبيرة.

واضاف انطون : يتوجب على الحكومة العراقية إقامة علاقات اقتصادية متينة مع الكويت من خلال تعزيز التعاون التجاري فضلاً عن احداث التشابك بين القطاع الخاص العراقي والكويتي لمصلحة البلدين وتوفير البيئة المناسبة لرجال الاعمال الكويتيين في العراق لافتاً الى ان هذه الخطوات سوف تقضي على القرار السياسي الذي لا يصب في مصلحة الاقتصاد العراقي .

الى ذلك أوضح الخبير الستراتيجي توفيق المانع أن إلغاء المرحلة الرابعة من ميناء مبارك لا تجدي نفعاً للقناة الملاحية العراقية مبيناً ان ركائز المشروع الأساسية المعيقة ثبتت في مراحله الثلاث الأولى.

وقال المانع: بما أن ميناء مبارك ثابت في مكانه ولم يتم إلغاؤه أو تغيير موقعه فهو سيعيق مرور البواخر التجارية الى الموانئ العراقية، في كل الأحوال لافتاً الى أن القوانين الشاطئية الدولية لا تسمح بإقامة مثل ميناء مبارك في موقعه الحالي لأنه سيؤثر على دخول البواخر الى الموانئ العراقية.

وقد أعلنت الحكومة الكويتية الاستغناء عن المرحلة الرابعة لميناء مبارك الكبير والاكتفاء فقط بالمراحل الثلاث الأولى ليصل عدد المراسي إلى أربعة وعشرين مرسى فقط بدلا من ستين، مؤكدةً أن القرار يأتي تنفيذا للاتفاق الذي تم مؤخرا بين الحكومتين الكويتية والعراقية.

موضحة: أن المرحلة الرابعة كانت تتضمن أيضا جزيرة صناعية تبين أنها ستتسبب في إغلاق القناة الملاحية للموانئ العراقية، وأن المراحل الثلاث لميناء مبارك الكبير توفر (٢٤) مرسى للسفن الكبيرة برغم أن الكويت لا تحتاج إلى أكثر من (١٢) مرسى للفترة الراهنة والفترة المستقبلية لتحقيق المردود الاقتصادي للميناء.

ويقع ميناء مبارك شرقي جزيرة بوبيان الواقعة شمال الكويت، ويمر إنشاء الميناء بأربع مراحل تنجز المرحلة الأولى في عام ٢٠١٥ بـ (٤) أرصفة مع وجود مخطط هيكلي مستقبلي يصل إلى ستين رصيفا ليكون واحداً من أكبر الموانئ في الخليج العربي، ويرتبط الميناء مع البر الرئيسي في الصبية ومدينة الحرير بثلاثة جسور وطرق سريعة ومن المقرر أن يرتبط بسكة القطار الخليجية التي تخدم الميناء، وهناك افكار وخطط لمد السكة إلى العراق وإيران وتركيا.

وشكلت الحكومة العراقية في وقت سابق لجنة طوارئ وزارية لحل مشكلة ميناء مبارك الكويتي، والتجاوزعلى الممر المائي العراقي من قبل الكويت وبحثت اللجنة مع الجانب الكويتي الآثار السلبية على العراق في حال تم تشييد الميناء وقد اعتراض غالبية أعضاء مجلس النواب على قرار السلطات الكويتية ببناء ميناء مبارك الكبير، مشيرين الى وجود أسباب عدة تقف وراء الاعتراض ولاسيما غلق جميع التعاملات الاقتصادية بين خور عبدالله وميناء أم قصر، فضلا عن المشاكل التي سيتسبب بها ذلك الميناء مع الصيادين وغيرها من المشاكل الاقتصادية الكبيرة.

برلماني : حذف الأصفار من العملة منتصف العام المقبل

□ بغداد/ المدى

كشف عضو لجنة الاقتصاد والاستثمارفي مجلس النواب ابراهيم الركابي أن تطبيق مشروع حذف الاصفار الثلاثة من العملة الوطنية سيكون في منتصف العام المقبل وليس في بدايته كون المشروع يحتاج الى وقت كاف لدراسته خشية من دخول عملات مزيفة عند تنفيذه، مشيراً الى ان عملية استبدال العملة ستستمر (١٨)شهراً.

وقال الركابي في تصريحات صحفية: برغم ان مشروع حذف الاصفار الثلاثة مهم للعملة لتقليل التضخم الحاصل في حجمها الا ان هناك تخوفاً من وجود مافيات لدخول عملات مزورة عن استبدال العملة فتم التريث بالمشروع لحين وضع آليات وخطط لكيفية مواجهة هذه العمليات غير القانونية.

وأضاف: أن اللجنة الاقتصادية النيابية ستضيّف محافظ البنك المركزي ونائبيه ومدراء الاقسام لغرض الوقوف على آخر الاستعدادات بشأن مشروع حذف الاصفار والخروج بنتائج وتوصيات تفيد بعدم فسح المجال للجهات التي تحاول استهداف العملة العراقية من خلال ضخ العملات المزيفة، بالاضافة الى تحديد سقف زمني لتطبيق المشروع.

واستبعد الركابي تنفيذ مشروع اعادة هيكلة العملة العراقية بعد حذف الاصفار الثلاثة منها في مطلع العام المقبل، بل ربما يكون في منتصفه لغرض اعطاء الوقت الكافي للمعنيين والمتخصصين لدراسته مفصلاً، مؤكداً ان العملة الجديدة ستعمل مع القديمة لحين مرور عام ونصف لكي يتم سحب العملة القديمة بشكل كامل وتأخذ محلها الجديدة.

واشار الى أن شكل العملة الجديدة ستأخذ الواناً مختلفة تعبّر عن حضارة بلاد الرافدين والرموز الآثرية التي تمثل جميع اطياف الشعب العراقي.

وكان البنك المركزي العراقي قد أعلن في (٢٩ أيلول ٢٠١١) أن عام ٢٠١٣ سيشهد حذف الأصفار وتبديل العملة، الأمر الذي حذر منه مسؤولون وخبراء اقتصاديون بسبب وجود مافيات عملة تستعد لتزوير تريليونات الدنانير العراقية لاستبدالها في ضوء التغييرات المرتقبة.

وقد طالب مجلس رئاسة الوزراء البنك المركزي بالتريث بمشروع حذف الاصفار الثلاثة من العملة المحلية، مؤكداً انه مشروع كبير ويحتاج الى وقت كاف لتطبيقه.

البنك المركزي: اندماج البنوك يساعد على بناء إدارة مصرفية قوية

□ بغداد / المدى

أكد مستشار البنك المركزي مظهر محمد صالح أن فكرة اندماج المصارف الضعيفة والصغيرة فكرة جيدة وتساعد على بناء كيان مصرفي ذي إدارة مصرفية قوية .

وقال صالح (للوكالة الاخبارية للانباء) أمس الثلاثاء: إن قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة(٢٠٠٤) لا يجبر المصارف الضعيفة على الاندماج لكن يقدم النصائح بإقناع المصارف الضعيفة بالاندماج مع المصارف الأهلية خصوصاً كون المصارف الحكومية كبيرة وذات دعم حكومي.

وأضاف : إن خلق الاندماجات المصرفية بين مصرفين ضعيفين يؤدي الى قوة المصارف ولكن هذه الحالة تكون استثناءً وليس عامة وضمن شروط ومعطيات معينة ،مبيناً: في الحالات الاستثنائية تقوم المصارف الضعيفة بالاندماج لكي تضمن استمرار عملها المصرفي من دون خسارة.وأوضح مستشار البنك المركزي: أن اندماج المصارف له أهمية كبيرة في تجمع القوة بشكل مؤسسة ذات حرفية تعتمد الحوكمة العالية لإدارتها ما يخدم الاستقرار المالي ويعمل وفق نظام السوق التنافسي لتقديم خدمات أكثر للمواطنين .

هيئة الاستثمار: نسعى لإجراء تعديل آخر على قانون الاستثمار

□ بغداد/المدى

قالت هيئة الاستثمار الوطنية أنها تسعى إلى تعديل آخر على قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ الذي تم تعديل فقراته سنة ٢٠٠٩، مشيرة إلى وجود أمور رئيسة في التعديل الأول لم تطبق على أرض الواقع، فيما أكدت أنها تدرس حاليا الإخفاقات التي تعترض سير العملية الاستثمارية مع هيئات المحافظات كي يتم تجاوزها في التعديل الجديد.

وقال رئيس الهيئة سامي الاعرجي لـ"السومرية نيوز"، إن "الهيئة ترتقي إلى تعديل آخر على قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ الذي تم تعديل فقراته سنة ٢٠٠٩"، مبينا أن"واحدة من الأمور الرئيسة في التعديل الأول الذي جرى في ٢٠٠٩ لم يتم تطبيقه على ارض الواقع".

وأضاف الأعرجي: أن التعديل تضمن إلزام الدوائر الحكومية على أن تجرد جميع الأراضي في عموم العراق المرشحة للاستثمار، ويتم تسليمها للهيئة الوطنية لغرض عرضها للمستثمرين"، عازيا سبب عدم التطبيق إلى أن ثقافة الاستثمار جديدة في العراق وتحتاج إلى سنوات لنتخطى الإجراءات الإدارية الروتينية التي ورثناها من حضارة الاقتصاد المركزي.

وأوضح الأعرجي: أن الهيئة تضع كل التسهيلات اللازمة للمستثمر في استخدام أمواله وملتزمة بحماية وتشجيع الاستثمارات في إطار قانون الاستثمار، مشيرا إلى أن "لدى الهيئة تغييرات جذرية كبيرة ومطلوبة خلال هذه الفترة تضمن حق المستثمر".

وتابع الاعرجي أن "العراق له مكونات ومقومات جاذبة للاستثمار ليست متوفرة في بلدان أخرى، في حال استخدام أدواته وإمكانياته لبيئة تشريعية جاذبة للاستثمار وتحقق المنفعة المشتركة للمستثمر وللبلد".

وأكد الأعرجي أن "الهيئة تتعاون مع هيئات استثمار المحافظات ومجالس المحافظات وتتدارس الإخفاقات التي تعترض سير العملية الاستثمارية كي تعمل على تعديل آخر لبعض بنود قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦".

الموارد المائية: منسوب نهري دجلة والفرات وصل إلى 75 % من معدله الأصلي

□ بغداد/ المدى

أعلنت وزارة الموارد المائية أن الواردات المائية لنهري دجلة والفرات وصلت إلى ٧٥٪ من معدلها الأصلي، مبينة أن نهري دجلة الفرات يعتمدان بالدرجة الأساس على وارداتهما المائية وكمية سقوط الإمطار والثلوج .

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الموارد المائية علي هاشم لـ"السومرية نيوز"، إن "الواردات المائية للعام الحالي ٢٠١٢، تعد جيدة وهي أفضل من الأعوام الأربعة الماضية"، مبينا أن "الواردات المائية لنهري دجلة والفرات وصلت إلى ٧٥٪ من معدلها الأصلي".

وأضاف هاشم: إن الواردات المائية لنهر دجلة تعد أفضل من الواردات المائية لنهر الفرات بسبب عدم وجود منشآت على نهر دجلة، فيما تعتمد الإيرادات المائية لنهر الفرات على السياسة التشغيلية لسوريا وتركيا بسبب وجود السدود في كلا البلدين"، مشيرا إلى أن "نهري دجلة الفرات يعتمدان بالدرجة الأساس على وارداتهما المائية وكمية سقوط الإمطار والثلوج ، وتابع هاشم إن "هذه الواردات تتناقص في فصل الصيف لترتفع في فصل الربيع".

في الوقت نفسه اكدت لجنة الزراعة والمياه النيابية ان المناطق الحدودية تشهد ازمة مياه حقيقية لاسيما في المناطق المتاخمة للحدود الايرانية .

وقال عضو اللجنة النائب هادي الياسري: ان التوسع في رقعة الاراضي الزراعية الايرانية في المناطق المتاخمة للحدود العراقية وتضاؤل نسبة المياه في الانهار المشتركة تسببت في ازمة مياه حقيقية في المنطقة. واضاف: ان لجنة الزراعة والمياه بالتعاون مع وزارة الموارد المائية شكلت وفدا رفيع المستوى وارسلته الى ايران لتفعيل مذكرة التفاهم الخاصة بالانهار والروافد المشتركة مع العراق.

وتابع الياسري: ان"ارتفاع درجات الحرارة أدى الى تأزم الوضع ما دفع الجهات المسؤولة الى التحرك وبسرعة لأنهاء هذه الازمة.

وكانت تركيا قد قامت ببناء ١٤ سداً على نهر الفرات وروافده داخل أراضيها و٨ سدود على نهر دجلة وروافده، وتحتاج تركيا لسنوات عدة لملء البحيرات الاصطناعية خلف هذه السدود، في حين أنشأت سوريا خمسة سدود ثلاثة منها كبيرة شُيدت في منتصف الستينيات، وتنوي الحكومة السورية إنشاء سد آخر شمال دير الزور، تحجز هذه السدود مليارات من الأمتار المكعبة من المياه.

ويحتاج العراق الى ٥٠٠ ألف متر مكعب بالثانية كحد أدنى في نهر الفرات لكي يتمكن من زراعة موسمه الشتوي، إضافة إلى إنعاش الاهوار وتقليل الملوحة في الأراضي الزراعية.

ويبلغ عدد روافد دجلة التي تنبع من إيران سواء الموسمية منها أو الدائمية ٣٠ رافداً، قامت إيران بتحويل مسارات معظمها إلى داخل إيران وبنت سدودا عدة عليها ومنها ٥ سدود على نهر الكارون.

يذكر أن أزمة الجفاف تفاقمت في العراق خلال العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ في جميع محافظات البلاد، بسبب قلة سقوط الأمطار وسوء استعمال المياه في السقي وانخفاض مناسيب مياه نهري دجلة والفرات اللذين يعانيان أصلاً انخفاض حصصهما في العراق بنسبة بلغت الثلثين على مدى الـ٢٥ عاما الماضية.

انخفاض مؤشر التضخم لشهر حزيران الماضي بنسبة 2 %

□ بغداد / قيس عيدان

كشفت وزارت التخطيط عن انخفاض مؤشر التضخم لشهر حزيران الماضي، بنسبة ٢٪، عازية السبب الى استمرار انخفاض أسعار المواد الغذائية في عموم البلاد وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي إن الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط أنجز تقرير التضخم لشهر حزيران الماضي، على أساس جمع البيانات ميدانيا عن أسعار السلع والخدمات المكونة لسلة المستهلك من عينة مختارة من منافذ البيع في محافظات العراق كافة"، مبينا أن "هذه المعدلات تحتسب من السلع والخدمات التي تشمل الغذائية والإيجار والنقل والاتصالات والصحة والتعليم وغيرها مما يقتنيه المستهلك".

وأضاف الهنداوي أن "مؤشرات التضخم لشهر حزيران الماضي انخفضت بنسبة ٢٪ مقارنة بشهر أيار الماضي"، عازيا السبب إلى "استمرار انخفاض أسعار المواد الغذائية في عموم العراق".